النظرية اللسانية العربية بين النقد والبناء؛ قراءة في النسق العاملي لبنية النحو التوليفي.

The linguistic theory between the criticism and structure, reading in the general format of the syntactic structure.

هاجر ماصري[1]، صالح حوحو[2]

[1]جامعة مُحَمَّد خيضر (الجزائر)، hadjer.masri@univ-biskra.dz

[2]جامعة مُحَمَّد خيضر(الجزائر)، s.houhou@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/12 تاريخ القبول: 2022/04/09 تاريخ النشر: 2022/12/15

ملخص:

نحاول في هذا البحث استظهار تفكير جديد في الثقافة العربية يستهدف إعادة وصف اللغة العربية وعلى وجه الخصوص بنيتها التركيبية، لذلك تمَّ التركيز على وصف بنية نحو اللغة العربية في إطار ما يعرف بالنحو التوليفي وفق منهج علمي يطمح إلى إعادة النظرفي بعض مقولات التراث اللغوي من أهمّها مفهوم العاملية؛ حيث تباينت آراء اللسانيين حول قضية العامل،وهو ما يقف مُحَمَّد الأوراغي عنده ليتساءل عن جدوى العاملية اللفظية ومدى كفايتها من جهة، ويقترح في إطار النحو التوليفي منظورا جديدايقوم على مفهوم العاملية العلاقية.

كلمات مفتاحية: عاملية سيبويه؛ نحو توليفي؛ مُحَمَّد الأوراغي؛ نظرية لسانية عربية.

Abstract:

In this research, we are trying to display new thinking in Arabic culture. It aims to re-describe the Arabic language.Therefore, the focus was on describing the syntactic structure of the Arabic language,the most important one is the concept of factor.where the opinions of linguistics differed about the issue of the factor.Mohammed Al-Ouraghi stands for to wonder about the feasibility and adequacy of verbal factors on the one hand. Moreover,according to the syntactic structure, he suggests a new perspectivebased on the conceptofrelationalfactor.

Keywords:sibweh'sfactor;syntactic structure ;MohammedAl-Ouraghi;Arabiclinguistic theory

المؤلف المرسل: هاجر ماصري، **الإيميل**:hadjer.masri@univ-biskra.dz

1.مقدمة:

تضع النظريَّة اللسانيَّة الحديثة حدوداً لعلمية النظرية ولعلَّ أبرز ما استحدثته مفهوم الكفاية التفسيرية الذي بات مطمح اللغات في جميع الألسنة البشرية، ولقد عُدَّت وسائل تحقيق الغاية محطَّ النظر والبحث وكان أهمُّها مفهوم العاملية، والذي يُعدُّ محاولةً جادةً في تفسير العوارض المتبدِّلة على مكونات الجملة، فالإطار العام الذي يحكم النظام النَّحوي في اللّسان العربي هو (مفهوم العامل) المتقوَّم أساساً على أركان ثلاثة؛ العامل والقابل والأثر، وتنبغي الإشارة إلى أنَّ لاختلاف الأنظمة اللغوية نتاج يتمثَّل في اختلاف تطبيق العاملية بين التطبيق التراثي الذي استهلَّه صاحب الكتاب سيبويه (180هـ) ومثَّل له بالعاملية اللفظية، وبين الاستدراك اللسانيّ الحديث الذي يرى فيها نقصاً في الصَّرامة المنطقية وشرخاً واضحاً بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة، وهو ما دفع مُحَمَّد الأوراغي لتقديم نحو جديد يتَّسم بوضوح صريح في بنيته الداخلية وفي لغته الاصطلاحية، وعباراته الوصفية لنسق اللغة العربية ممثلا في توجه العاملية العلاقية التي تسعى لتحقيق الكفايات الثلاث؛ الكفاية الوصفية بأن يأتي الوصف بلغته الاصطلاحية مطابقاً للموضوع الموصوف فلا يتضمن شيئاً ليس في الموصوف، ولا يترك شيئا غير موصوف، أما الكفاية التفسيرية فبمعنى القدرة على البرهنة على صدق الوصف، في حين إنَّ الكفاية النفسية تروم التوفيق بين الوصف النَّحوي وفهم المتكلم لهذا الوصف.

ويمكن القول بأنَّ مشروعية نقد النَّحو العربي وتصويبه قد خضعت للفحص وتباينت الآراء في نصرتها ودحضها، وصاحب العاملية العلاقية يؤكد أن لا شيء يوصف وصفاً واحداً في الدَّهر كلّه لأنه ليس من عمل الإنسان أن يأتي وصفه للغة في المرة الأولى وصفاً تاماً مستوفياً وهو ما دفعه إلى إعادة القراءة، ومن هذا المنطلق كان التساؤل: هل الغرض من نقد التراث الإتيان بنظريةٍ شاملةٍ تضم قواعد العربية وتضبط أحكامها كما فعل سيبويه، وأن يستبدل هذا بذاك؟ أم أنه نقد لثغرات في دراسة النحو لبناء نظرية حديثة للغات عموما تهدف إلى تقويم بعض المفاهيم الوصفية المنوط بها وصف عامة الألسن البشرية فضلا عن العربية؟

وفي سبيل الوصول إلى وصف علمي دقيق ارتأى البحث أن يكون شكل المقارنة النَّحوية بين النَّموذجين في إطار محدود يتعلق بأواخر الكلم وعلامات الإعراب، ويمكن إجمال ذلك في جملة من الفرضيات أهمّها:

– ينطلق سيبويه ومن جاء بعده من النحاة من الظواهر اللغوية الخاضعة للملاحظة المباشرة لبناء نسق لغوي كامن خلف الظواهر، وبالمقابل ينطلق النحو التوليفي من النسق المنطقي للغة المفعَّل في كل مرة لصياغة الظواهر اللغوية.

–يفترض في اللغة الاصطلاحية للنحو الجديد أن تكون لغةً وظيفيةً بحيث تفرّق بين العلامة ومدلولها؛ وهو ما عرضه مُحَمَّد الأوراغي تحقيقاً للبساطة؛ فالضمة دال(علامة) وحالة الرفع مدلول عليه، وتكون الفتحة دالا وحالة النصب مدلول عليه، والكسرة دال وإخفاء الفتحة علامة نصب الفضلة مدلول عليه، والسكون دال وإخفاء الضمة علامة رفع الفعل المضارع مدلول عليه.

وعليه فقد سعتهذه المعالجة النحويَّة في النَّموذجين النَّحويين التُّراثي والتَّوليفي إلى تنظيم الظواهر اللغوية، حيث لم يكن بناء النموذج النحويّ أحد مهام النظريَّة ولا همًّا شاغلا للنحاة قديماً، على عكس ما هو واردٌ في الدّراسات اللّسانية الحديثة، لذا رام اللّسانيون العرب فهم آلية الوصف ومحاولة معالجة الثَّغرات التي تكتنف جهازها الواصف باستحضار نتائج البحث الألسني.

ولعلَّالمنهجية المعتمدة في تحقيق الكفاية التفسيرية للنظرية لا تخرج عن المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على ملاحظة المعطيات اللغويَّة كما تمثَّلتها كلتا الأنحاء، وإخضاعها للمعالجة بإعمال الملكات الذهنية قصد فهم الجهاز الواصف الذي تفرغ عنه تفسيرات النحويين قديماً واللسانيين حديثاً.

2.العاملية اللفظية في تصور سيبويه

إن البحث في العاملية هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النَّحو العربيّ، إذ ليست مجرد قضية تتناول باباً نحوياً معيناً تنتهي أهميتها بالفراغ منه، بل هي أساس التنظير للجملة العربية بدءاً من تعريف الكلمة وانتهاءً بتناول التركيب، وإذا كان الباحثون المحدثون يجعلون الوُكد من دراساتهم الكشف عن الميكانيزمات المتحكمة في لغة ما بدل التقوقع على القضايا الجزئية التي لا يمكن بحال أن تصل بالباحث

إلى تكوين فكرة عن الفلسفة العامة للغة المدروسة، فإن العاملية اللفظية تظل أكبر تلك المحركات التي لا بد من فحصها ابتغاء الوصول إلى الفلسفة التي صمّمت عليها البحوث النحويَّة، حيث يدخل في العاملية اللفظية كل النماذج النحوية التي تصنف المداخل المعجمية عامليا إلى مقولات عاملة، ومقولات قابلة، بحيث تنيط بالعوامل ما يعرض للقوابل(السكاكي، 1987، صفحة 76)كإناطة رفع الفاعل بالفعل قبله في نحو سيبويه، وإناطة مفعولية الاسم بالفعل رأس المركب الفعلي في نحو تشومسكي.

فالعاملية عند النحاة الأوائل جهاز مفهومي أكثر تجريدا يشمل محددات ثلاثة (العامل – القابل– الأثر) أو (العامل– المعمول– الأثر) وعليه، فإن الفكرة الأساسية في النظريَّة اللسانيَّة العربية هي فكرة العامل والمعمول؛ أي أن هناك عاملا ما سواء كان لفظياً ظاهراً أم معنوياً مضمراً يعمل الحركة الإعرابية في العنصر الذي يليه مباشرة، وهو ما يسمى بالعنصر المعمول حيث يتفاعل العامل والمعمول معاً لتشكيل وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وهكذا فإن لم يكن المعمول عليه ضميراً ظاهراً فيجب أن يكون ضميراً مستتراً ليكون هناك فاعلية علائقية ورياضية فاعلة ومنفعلة في الوقت نفسه. وتظهر هذه الثلاثية فيما يلي:

- **العامل**: في تصور سيبويه، هو كل ما يمكن جعله سببا تعلَّل به العلامة (الظَّاهرة أو المقدَّرة) على رويّ المدخل المعجميّ المراكب لغيره بهدف تأليف العبارة اللغوية(الأوراغي، 2010، الصفحات 99-100) وفي قمة العوامل اللفظية جعل سيبويه "الفعل" مصنفا إياه باعتبار ما يحدثه من الآثار في القوابل(الأوراغي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، صفحة 141) يليه قوة اسم الفاعل، والمفعول، والمصدر، أواسم الحدث، ثم الصفة المشبهة، وهي دون اسم الفاعل قوة(الأوراغي، 2010، صفحة 143).
- **الأثر**: وهو ما يخلّفه العامل بغرض إسناده إلى غيره، ويشمل أولا: العلامات الأربعة الظاهرة على رويّ المعمول، وثانيا: الخصيصة البنيوية المنوطة بالعامل وجوداً وعدماً، والمنضمَّة إلى المدخل المعجميّ المعمول ما دام في مجال عامله.
- **القابل**: أو (المعمول) يصدق على كل مدخل معجميّ مستعد بذاته لأن يتلقى أثر العامل، بحيث يتحلّى بخصيصه بنيوية وتظهر على رويّة أو تقدّر علامة معربة.

يضح جليًّا ممَّا سبق، أن العامل في العربية ما عمل عملا فرفع أو نصب كالفعل، والناصب، والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، فيتحدَّد بذلك مجال العاملية في (الجملة) إذ هي سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينها،لتؤدي في النهاية المعنى الواحد، وأساس هذا التفاعل التركيب النحويّ، إذ لولا التركيب النحويّ ما نشأ المعنى الدلاليّ الواحد المفهوم من الجملة؛ فالجملة المقبولة دلاليا لا بد أن تتضمن علاقات تلاؤمية صحيحة وهذه العلاقات الدلالية علاقات أفقية أي أنها (تركيبية) ولا يمكن أن تنشأ إلا بطريق التركيب، ومن هنا يفترض أنَّ (التركيب النَّحوي)هو الوسيلة المباشرة التي أعدَّتها اللغة لنشوء المعنى الدلالي (حميدة، 1997، صفحة 131) يظهر ذلك في تعريف الشريف الجرجاني (ت 816هـ) للعامل بأنه «ما أَوجَبَ كوْنَ آخرِ الكلمةِ على وجهٍ مخصُوصٍ من الإعرابِ»(الجرجاني، دت، صفحة 122)، ويمكن القول بأن العامل في العاملية اللفظية غير محدّد فهو مرة مؤثّر بالطَّبع كالمتكلم المقيَّد باستعمال اللغة العربية، وأخرى ليس إلا شرطا لتكوُّن الأثر كالألفاظ العوامل، وفي كلا الاحتمالين تتعدَّد العوامل محدثة نفس الأثر، فعامل الفعل مثلا يحدث في الفاعل الرفع، وكذلك المبتدأ يرفع الخبر، فالرفع أثر واحد تحدثه معمولات مختلفة، وبالمقابل يقوم العامل الواحد بأثرين إعرابيين، كالفعل فهو رافع للفاعل وناصب للمفعول، ويمكن استحضار نموذجين للتدليل على بعض ثغرات العاملية اللفظية.

3.قصور العاملية اللفظية

إنَّ هذا التصور الذي يقوم على تصنيف المداخل المعجمية عاملياً لتفسير تعاقب العلامات الإعرابية على رويّ بعض المداخل المعجمية هو ما صنع العاملية اللفظية التي تفرض المقولات التالية عوامل لفظية (الفعل، والحرف، والصفة، والاسم، والمصدر والابتداء... الخ)، فهي الجالبة للآثار بالنسبة للمعمولات، ومع هذا الاطّراد الظاهري في التصنيف العاملي للمداخل المعجمية إلا أنّ عاملية سيبويه تعتريها جملة من الإشكالات لعل أهمَّها القول بموقعية القابل من العامل، فالأصل العاملي الذي يوجب تقدُّم العامل على معموله (القابل) ولا يجوّز غير ذلك هو ما رفضه مُحَمَّد الأوراغي وغيره من اللسانيين العرب،إذ يرون أن هذا التفسير اللدني –من اجتهاد سيبويه–مناقض للمبدأ اللغوي، فاللغة «كونٌ رمزيٌ مطابقٌ لكونِهِ الوجودي»، وعلى هذا يكون سيبويه قد ضبط العلاقة الموقعية بين العوامل والقوابل بمقياس السَّنن الكونية الثابتة، قياساً

على العلاقة الوجودية بين العلل الطبيعية ومعلولاتها (الدخان وأثره والأقدام وأثرها...إلخ)، فهذه العلل الطبيعية سابقة على معلولاتها بالطَّبع فوجب قياساً على النظير أن تترتَّب المداخل المعجمية المكوِّنة للعبارة اللغوية بحيث يتقدم العامل منها ويتأخر القابل.

وبقياس الوضعيّ على الطبيعيّ اتَّخذ سيبويه أصولا لعامليته منها ما يمكن التعبير عنه (الأصل في العامل التقدُّموفي القابل التأخّر) وبه منع سيبويه ونحاة بعده أن يتقدَّم الفاعل على فعله؛ لأن الفعل مقولة عاملة، وتحدث الرفع، وعلامته الضمة فاستحق لذلك التقدُّم، بينما الفاعل لانتمائه لمقولة قابلة ليس له سوى أن يتحلَّى بذلك الأثر وأن يتأخر عنه رتبة(الأوراغي، 2010، صفحة 102)، وبناءً عليه يكون التمثيل لهذا النسق العاملي على النحو التالي:

- تجبَّر الإنسانُ.

-افتتنَ الناسُ.

بحسب هذا التَّمثيل تقدَّمت العوامل (تجبَّر، افتتنَ)، وتأخَّرت القوابل (الإنسانُ، الناسُ)، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تُقدَّم على عواملها، في حين إذا اختلت رتبة العبارات اللغوية وامتنع الترتيب تعذَّر عمل العامل في القابل، وامتنع عمل العوامل المتأخرة عن القوابل المتقدمة ما يحدو بآلة الوصف السيبويهية لأن تستحدث مفاهيم إجرائية جديدة لاستيعاب الترتيب الجديد.

-Ø الإنسانُ تجبَّر Ø

-Ø الناسُ افتتنُوا

ويمكن التمثيل للمفاهيم الإجرائية الناتجة عن آلة الوصف كما يلي(الأوراغي، 2010، صفحة 102):

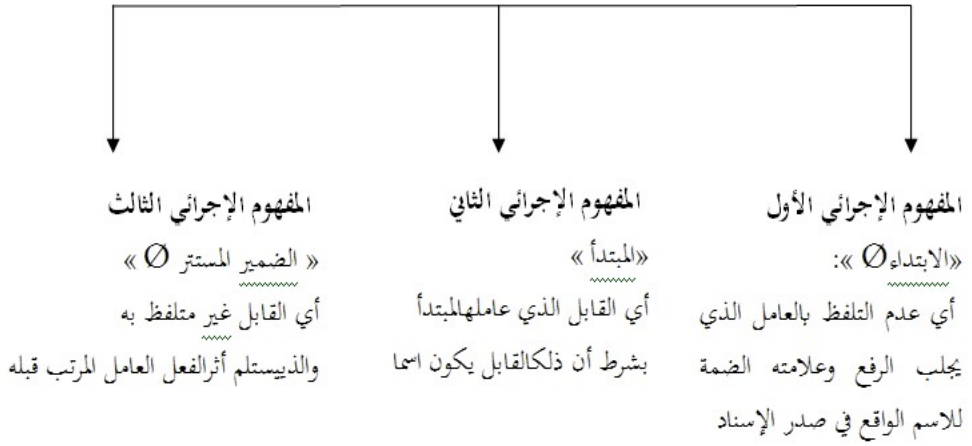

وانطلاقاً من معطيات مفهوم العامليَّة في نحو سيبويه يكون من المنطقيّ أن ينوب العامل المعنويّ والذي يمثل عنصر (الابتداء) والمشار إليه بـ(Ø)عن العامل اللفظي، فلو سايرنا سيبويه في قوله باستتار الفاعل في الفعل (تجبَّر) المتأخر عن مراكبه (الإنسَانُ) في الجملة السابقة (Ø الإنسانُ تجبَّر Ø) لم يكن منَّا الإقرار بوجود فاعل مستتر غير محقَّق صوتياً إلا في مستوى النُّسخة الواصفة (لغة القواعد والنموذج النحوي)، أما عن وجوده في اللغة الموصوفة موضوع الدراسة، فالحسم يكون من جانب اللغة أو من جانب الآلة الواصفة(الأوراغي، 2010، صفحة 98)وعليه تمثل الجملة قيد التوضيح جملة اسمية يحتل المبتدأ فيها (الإنسَانُ) صدر البنية المكونية فيعمل (الابتداء) فيه الرفع ويكون الخبر فيها جملة فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، كان هذا تفسير النحو التراثي، في حين إن هذه الجملة تبقى فعلية في النحو التوليفي فشرط العمل هو وجود الفعل سواء أتقدَّم الفعل أم تأخَّر، إذ الحالة الإعرابية التي يستلمها الفاعل عملتها علاقة الإسناد التركيبية الواقعة بين المتساندين والتي لا تتغير بتغيُّر موقع المتساندين، فكل منهما تربطه نفس العلاقة التركيبية الجالبة لنفس الوظيفة النحوية (وظيفة الفاعلية) التي عملتها العلاقة الدلالية (السببية) وعليه فالعلاقات التركيبية والدلالية ثابتة لذلك كانت الحالة الإعرابية واحدة، منفصلة عن العلامة الإعرابية ومنفصلة عن الوظيفة الإعرابية.

يظهر من قولة الأوراغي أنه رافض لفكرة الضمير المستتر كونها غير واقعة في اللغة بمعنى (غير محققة صوتيا) ويبرّر ببرهان وظيفي أن لا ضرورة تقضي بتجريد الاسم قبل الفعل من وظيفة الفاعل، يقول: «بل كلُّ متكلمٍ تلقَّى الجملةَ (المرأةُ صَرخَتْ) أو مثلها غير المتناهي، فهِمَ بالضرورة من هذه التركيبة أنَّ الاسم الواقع أولا سبب في خروج الفعل بعده من العدم إلى الوجود فهو إذن محدُثه، ومن ثمة وجب له أن يتَّصِف بوظيفة الفاعل أولا وقبل أيَّة خاصيَّة بنيوية أخرى»(الأوراغي، 2010، صفحة 98)فالذي جلب هذا التَّصور هو الإيمان بمقدمة العامل حيث يقول مثبتاً الفاعلية للمسند إليه داحضاً فكرة استتار الضمير في الفعل: «أمَّا من جهةِ اللغةِ فليسَ في الجملةِ السابقةِ ولا في مجموعة الجمل (....) ما يمنعُ من اتّصافِ الأسماءِ قبل الأفعالِ بوظيفةِ الفاعلِ»(الأوراغي، 2010، صفحة 100).

فاعتبار لغة الإنسان نسخة رمزية يُفضي إلى أنَّها ليست بالأساس أصلا، فهي محاكاة للكون الوجودي بما فيه من وقائع وأحداث، وهي رمزية كونها تتعامل برموز اصطلاحية فهذا الأصل الوجود يقسمةٌ مشتركةٌ بين بني البشر، حيث تعكس هذه الصورة خصائص دلالية وتداولية واحدة لتحقيق الغاية من الوجود وهو التواصل، وبهذا المعنى كانت اللغات البشرية موضوعا للسانيات، ولما كانت كذلك كانت لها نسخ تَمثُل في أوصاف اللسانيين، المفترض فيها أن تكون مطابقة تمام المطابقة للموضوع الموصوف، حتى لا يدخل في النسخة الواصفة ما ليس من اللغة، ولا تغفل النسخة الواصفة عن شيء كائن في اللغة الموصوفة(الأوراغي، 2010، صفحة 97).

والموكول إليه هذه المهمة هو اللسانيّ الذي يردّد فكره بين اللغة بغية صناعة نسخة واصفة لها بأقواله الاصطلاحية وبين الآلة المنهجية التي يبنيها توخياً للموضوعية في الدّراسة اللُّغوية «وكأنَّ باللسانيّ مستويًا على مقعدين يتقاسمانه، فهو متمسِكٌ بآلتهِ المنهجيةِ وبما يتولَّد عنها من نموذج نحويّ، ومتشَبثٍ أيضا بأن هذا النحو الذي صنعه مستنبطٌ من اللغة، ومنها اقتنصَ بواسطَة تلك الآلةِ»(الأوراغي، 2010، صفحة 97) فمفهوم اللساني ليس مفهوماً حداثياً سوسيرياً بل هو مفهوم جمعي، يشمل كل مشتغل باللّسان واللغة، ومكانه بين اللغة والآلة المنهجية التي يبنيها. والسؤال هو: هل هو ناظر في اللغة متأمّل فيها بآلة منهجية،

أم ناظر فيها لبناء الآلة المنهجية، فتصدق بذلك هذه الآلة على النموذج بمعنى هل الآلة المنهجية (ماهيتها) هي وسيلة لتوخي الموضوعية في الدراسة أم أنها غاية هو يبنيها؟

ويلاحظ الأوراغي أن هذه المفاهيم الثلاثة موجودة في النسخة الواصفة (لغة القوانين والقواعد) مع عدم ظهورها في اللغة الموصوفة، وانتفاء التطابق بين الأصل ونسخته من بواعث الشك في سلامة آليات جهاز الوصف، فالأصل العاملي ينبغي ألا يكون مقيسا على العلاقة الوجودية بين العلة ومعلولها الطبيعيين، وبهذا الاعتقاد يكون مُحَمَّد الأوراغي قد اختار مذهب الكوفيين كونه لا يرتّب عامليا مكونات الجملة وهو ما ينسجم مع اللغة من حيث المطابقة، إذ الاقتصار في وصف الجملة على ذكر المصطلحات الوجودية كالفاعل المختص لتقدّمه بفاعليته المحققة للفعل الواقع بعده أوردُ من أن يُذكَر في وصفها الابتداءُ، والمبتدأ، والضمير المستتر...إلخ وجميعها لا يعلمها المتكلم من جهة اللغة لأنها عدمية، وإنما تأتيه من معرفته لآلة الوصف التي يضعها اللساني كونها مفاهيم إجرائية.

4. العاملية العلاقية في اللسانيات النسبية

لعل ما يدفع بمحمد الأوراغي إلى محاولة الاستحداث ما شهده من قصور النحو العربي عن الاضطلاع بوظيفته الرئيسية التي نشأ من أجلها، ألا وهي صون اللسان من اللحن، وتعليم قواعد اللغة العربية لأصحابها فبرغم التأليف الغزير في هذا المجال الذي دام قرون عديدة، وخلف مصنفات لغوية يصعب حصرها إلا أنَّ لحن المتكلم بالعربية متزايد وجهله بقواعدها متجذّر، ما ينبئ بأن مستعمل اللغة في حاجة إلى وسائل أخر تمكّنه من اكتساب قواعد هذه اللغة وما يميّز النحو التوليفي أنه لا يقوم على نقد النحو العربي جملة وتفصيلا، وإنَّما يسعى لنقد قضايا لغوية ساهمت في تعمية منهج التعليم بالنسبة للمتعلم، فهي ليست ثورة للإطاحة بنظرية العامل مثلا –وإن كانت تقترح تجاوز العامل اللفظي– بقدر ماهي بحث في خصائص اللغة العربية للإسهام في تطويرها، وعزَّز هذا التوجه ظهور علم اللغة الحديث الذي انتقلت على إثره غاية اللسانيين من التيسير نحو تحديد المنهج وبناء النموذج النحوي، وهو ما أفرز تصورات لسانية جديدة سعت بما طرحته أن تكون بديلا عن العامليَّة اللفظية التي لا ترتبط في أساسها إلا على الجانب الشكلي لينتقل بذلك من عاملية المقولات اللفظية إلى عاملية العلاقات.

وانطلاقا من هذا التَّصور يفترض النحو التوليفي أن النظرية العلائقية تأبى أن يكون الفعل عاملا في القابل أثر الرفع (الحالة الإعرابية)، وأثر التعليم (العلامة الإعرابية)، وأثر الوظيفة النحوية (الفاعلية...)

لذلك اقترح تحديداً أكثر دقة من العامل اللفظي، وذلك بأن يجعل للحالة الإعرابية عاملا، وللعلامة عاملا وللوظيفة عاملا، وطبيعة هذه العوامل هي علاقات قائمة بين عناصر البنية المكونية، وهو ما يختلف عن العاملية اللفظية التي تجعل للأثر الواحد أكثر من عامل واحد فالابتداء والفعل كلاهما يعمل حالة الرفع في قابلين متغايرين (المبتدأ، الفاعل).

فالعامل في العربية ما عمل عملا فرفع أو نصب أو جر كالفعل، والناصب، والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، فيلزم عن ذلك أن يكون العامل عاملا آثارا عدّة فالفعل مثلا عامل في الفاعل أثر الرفع وفي المفعول به النصب، أما العامل في نحو اللغة التوليفي فهو ينتج نوعاً واحداً من الأثر فقط لذا فهويُعدُّ «مفسّراً علياً للآثار التي تشكِّل الخصائص البنيوية للعبارة اللغوية،فالعامل يناط به ما يلاحظ في تركيب العبارة من سمات حسية معربة عن مجردات، وهو علَّة الحكم بالمعنى الأصوليّ، فالرَّفع مثلا خاصية بنيوية يجب إناطتها بعامل مغاير لعامل الضمة علامة الرَّفع»(الأوراغي، 2010، صفحة 114)فتكون العاملية المستحدثة ذات طبيعة علائقية في مجملها،تخضع للترتيب التسلسلي بحيث يتوالى عمل الأنواع التركيبية والدلالية والتداولية والوسائط في نظام وانتظام فلا يشتغل اللاحق إلا بعد فراغ السابق من عمله.

هذا الطرح يؤكّد على أن البنية التركيبية ليست مجرد مقولات معجمية مشكَّلة من

(±ص (مꞒمَ)ʒ±فضلة) فحسبُ بحيث تتحكَّم بها جملة من المقولات اللفظية، بل تقترن تلك المقولات المعجمية بعلاقات دلالية من أجل التَّأليف بينها بحيث يصير لبعض تلك المقولات وظائف نحوية(كالفاعل والفاعل به والمفعول)، ولبعضها الآخر وظائف التَّوجيه التداولية (كالتوكيد والاستفهام والتجاهل..)، وللثالث منها وظائف التقييد الدلالية، وكل ذلك يتّم في مستوى التأليف من القالب التركيبي، بهذا المعنى تكون العوامل في النحو التوليفي أربعة أنواع :العلاقات التركيبية، العلاقات الدلالية، الوسيط اللغوي، والعلاقات التداولية.

أ. العلاقات التركيبية:

تمثل العلاقات التركيبية أهمَّ العلاقات في النَّسق العامليّ للنحو التَّوليفي، وهي التي تعمل نوعين من الأحوال التركيبية (حالة الرفع) و(حالة النصب)إذ هما حالتان متتاليتان تعملان بالتناوب كما يلي:

- **علاقة الإسناد(ع)**: وهي العلاقة الأولى المسؤولة عن عمل حالة الرَّفع في المكوّنين النَّوويين للجملة (المسند والمسند إليه).
- **علاقة الإفضال(ج)**:وهي العلاقة الثانية المنوط بها عمل حالة النصب، وتكون واقعة بين نواة الجملة وفضلتها كما تستلمها كل المكونات التي تعوّض الفضلة.

فالعلاقتان التركيبيتان من كلّياتِ اللغات البشرية لذلك فإن الاجتماع الحاصل من موالاة عناصر لغوية أو ألفاظ معجمية لا يدل بالضرورة على تراكبها ولا على أن لبعض تلك العناصر عند بعضها الآخر أحوالا ووظائف(الأوراغي، 2001، صفحة 163)وغير كاف أساساً لتشكيل العبارة اللغوية،أي أنَّه بغير انتظام العبارة بعلاقات تركيبية، ودلالية أو رتيبة، يتعذَّر تشكُّلها فتظهر بذلك حاجة اللغات البشرية إلى علامات الربط والإعراب. بناء على ما سبق يمكننا تمثل نسقه وفق الأمثلة الآتية:

- (فدوى عتسبق (مصطفى))

إن علاقة الإسناد لا تعمل إلا حالة الرفع في المتساندين، كما لا يستلم هذه الحالة إلا مدخل معجمي تسمح له مقولته بتعويض عنصر نوويّ في البنية المكونيّة للجملة؛ فكل مدخل عوّض عنصرا نوويا وجبت له حالة الرفع سواء ظهر على لفظه الضمة علامة هذه الحالة كما في المعرب، أم لم تظهر عليه وضعا وتكون موجودة موضعا(الأوراغي، 2010، صفحة 117)فعامل العلاقات التركيبية الممثلة في (الإسناد والإفضال)علاقات تجريدية وقرائن معنوية كبرى تهيئ التركيب لاستقبال (العلامة الإعرابية) الذي يكون مسؤولا عن إعمالها عامل مغاير، فالعلاقات التركيبية تعمل عملا واحدا وهو الحالات االإعرابية (حالة الرفع، النصب) في حين يتحكم في الحركات الإعرابية عامل آخر يسمى بـ "الوسيط اللغوي".

وهو عامل وضعي يخص اللغات التوليفية كاللغة العربية ونحوها من اللغات البشرية يشتغل بعد انتهاء العلاقتين التركيبيتين ويتجلى أثره في حركات الإعراب الأربع والتي تمثل مجال عمله(الأوراغي، 2018، الصفحات 151-152)الضمة وما ينوب عنها في الإعراب عن حالة الرفع، والفتحة وما ينوب عنها في الإعراب عن حالة النصب، والكسرة والسكون وما ينوب عنهما في الإعراب عن سيرة النسخوإذا حصل أن اشتغل ناسخ بعد عامل تحصّلت تبعية الوسيط للعامل وأصبح الوسيط تابعا لمفعول الناسخ كما يلي:(الأوراغي، 2018، صفحة 151)

-إنّ الرضيعَ لم يأكلْ من الخبزِ ولنْ يشربَ عصيراً.

يفسَّر دخول الناسخ الحرفي "إنَّ" على الجملة بالدخول الطارئ، فالوسيط اللغوي لم يعمل الضمة الواجبة (بمعنى الرضيعُ) من قبل بحكم السبق لعلاقة الإسناد في عملها للرفع، فيكون عمل الوسيط اللغوي الفتحة في (الرضيعَ) تابعا لمفعول الناسخ (إنَّ) الذي يطرأ على الجملة ويكون عمل الوسيط للسكون في" يأكل" بالتبعية لمفعول الناسخ "لم" الطارئ على الفعل "يأكل" ولم يعمل الضمة الواجبة من قبل ويكون عمله للكسرة في "الخبز" تابعا لمفعول الناسخ "من" الطارئ ولم يعمل الوسيط الفتحة الواجبة من قبل بحكم السبق لعلاقة الإفضال في عملها لحالة النصب لكنه عمل الفتحة منونة في (عصيراً) مباشرة بعد عمل علاقة الإفضال لحالة النصب.

تمثّل العلاقات الدلالية العامل الأوحد للوظائف النَّحوية، وهو المستحدث في النحو التوليفي القائم أساساً على فكرة التوليف، وهي غير الفرعين السابقين، أي أنَّها تختلف عن العلاقات التركيبية والوسيط اللغوي من حيث الطبيعة والعدد والعمل والأثر، فعملها يبدأ ثالثا، ومجال عملها البنية الوظيفية (الأوراغي، 2018، صفحة 153) إذ تعمل هذه العلاقات الوظائف النحوية (وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول) فإذا كان النحو التراثي قد استأثر بالعاملية اللفظية التي توجب عاملا لفظياً يحدث العلامات الإعرابية في مستوى البنية الإعرابية،فإن عاملية النحو التوليفي تفسّر ما يجري في مستوى البنية الوظيفية التي تراعي الوظائف النحوية لتحدّد لها العلاقات الدلالية عاملا فيها، وتحصر العلاقات الدلالية في أربع علاقات تتعاقب على علاقة الإسناد التركيبية حيث تقتصر كل واحدة على وظيفة لا غير وهي:

السببية(⊂) والعلية(ω)، والسبليّة(⊆)، واللزوم (φ) ويتلخص عملها فيما يأتي(الأوراغي، 2018، الصفحات 153-154)

-علاقة السببية (⊂)؛تقوم بين طرفين أحدهما يكون سببا في خروج الطرف الآخر من العدم إلى الوجود، وتدرج في نواة الجملة بين المتساندين، ينتقيها المسند (الفعل) شرط أن يكون متعديا، أو مشتقا من فعل متعد، وتعمل في المسند إليه وظيفة الفاعل (فا) إذا انتقاه الفعل،فهي عاملة في وظيفة الفاعل (فا) ومقتصرة عليه وبالتمثيل لهذه العلاقة نجد الآتي:

-خالدفا⊂ يعملُ يومياً.

تعمل العلاقة الدلالية السببية التي تعقد بين طرفي الفعل والاسم الذي يليه مباشرة "وظيفة الفاعلية"التي على أساسها يستلم ذلك الاسم وظيفة الفاعل فيكون بذلك "خالد"فاعل مرفوع وليس مبتدأ بدليل حالة الرفع أولا التي عملتها علاقة الإسناد التركيبية (العامل الأول الجالبة لحالة الرفع)، وباستلام حالة الرفع يكون الاسم قد تهيَّأ لاستلام العلامة الإعرابية أي الضمة المسؤول عن جلبها الوسيط اللغوي، وبذلك يكون العامل في جلب الحركة الإعرابية ليس الابتداء وإنما وسيط لغوي، وثالثا تأتي دور العلاقات الدلالية في إسناد الوظائف النحوية بناء على طبيعة العلاقة،أما إذا انتقاها مشتق من الفعل فإنها تعمل فيه صفة الفاعل (صفا).

{الله صفا⊂هو المعطي المانع

{ما رزق إلا اللهصفا

-علاقة العلية (ω)؛ تقوم بين طرفين الفعل والمفعول (مف) حيث تعمل وظيفة المفعول وهذه العلاقة ينتقيها مع علاقة السببية الفعل المتعدي أو ما اشتق منه، إذا كان المنتقي فعلا عملت وظيفة المفعول، وإلا فصفة المفعول (صمف)ويتحدث مُحَمَّد الأوراغي عن الفعل "القاصر" وهو المسند إلى اسم لا يقوى على فعله وليس مما يصدر منه الفعل كقولك: كبر الطفل، وهلك القوم فهذه الأسماء ليس مما يفعل هذه الأفعال وإنما هي أسماء شاهدة على وقوع الأحداث بها.

– **علاقة السببيَّة** (⊆)؛ هي علاقة واقعة بين الطرفين يكون فيها الفعل اللازم أحد هذين الطرفين، تعمل علاقة السببية في الموضوع السبب الشاهد وظيفة الفاعل به (فابه) إذا كان منتقيها فعلا، أما إذا كان مشتقاً من الفعل سواءً كان المشتق مصدراً أو صفات، فإنه يعمل صفة الفاعل يظهر ذلك في المثالين:

{يغتسل ⊆الناس فابه يوميا.

{هل الإنسان القادم⊆ أبوك صفا به

–علاقة اللزوم؛ تنتقيها نواة الجملة بمكونيها (المسند والمسند إليه) ليربط النواة بفضلات تتطلَّع إليها، حيث تحقّق علاقة اللزوم مجموعة من الوظائف النحوية، تمثل بين نواة الجملة وفضلاتها فتعمل في كل منها وظيفة متغايرة يظهر ذلك بالمثال الآتي:

– (وقفَ ⊆ الناسُ) φمُصْطفِينَ البَارحةَ وِقْفَةَ اليَأْسِ أمامَ المخبزةِ وقوفاً طويلاً ومرورَ المتسوّلينَ طَمَعاً في الرغيفِ.

تعمل علاقة اللزوم «وظيفة الحالية»شرط أن يكون عاملها منتمياً إلى مقولة الصفة التي يرمز لمقولتها المعجمية بـ [+ج+ ح]، فهي المركب الاسمي (مُصْطَفِينَ) في هذا المثال، أما وظيفة التوقيت فتصدق على المدخل المعجميّ المنتمي إلى مقولة الاسم الناقص [–ج + ز] كالمركب الاسمي (البَارحَةَ)، كما تعمل علاقة اللزوم «وظيفة التهييء» بشرط أن يكون حاملها مدخلا معجمياً ينتمي إلى مصدر للفعل المصوغ صرفيا على وزن (فِعلة) لبيان الهيئة التي كان عليها الفاعل وهو يزاول الفعل كما في مثل المركب الاسمي (وِقْفةَ يائِسٍ).

كما تشتمل علاقة اللزوم (φ) على وظيفة التمكين (بمعنى ظرف المكان) في المركب الاسمي (أمَامَ المخبزةِ) شرط أن ينتمي مدخلها المعجمي إلى مقولة الاسم التام [–ج + ز] المتسع لغيره، أما المركب الاسمي (وقوفاً طويلا) فتعمل فيه وظيفة التكييف شرط أن يكون حاملها مصدر للفعل المذكور موصوفاً أو مضافاً [+ج–ز] وقد يؤدي نفس الوظيفة مصدر مغاير لكنه مرادف لما اشترط في السابق.

وتعمل وظيفة الماعية في المركب الواوي (ومرور المتسولين) شرط دخول واوالمعية في تكوينه، أما وظيفة الغائية فتشترط أن يكون عاملها مصدرا [-ج + ز] لغير الفعل المذكور في نواة الجملة، كما تعمل علاقة اللزوم وظيفة التكميم في فضلة تنتقيها شرط أن يكون حاملها مصدرا [-ج + ز] لغير الفعل المذكور في نواة الجملة، على وزن فعلة وأن تعمل أخيرا«وظيفة التبيين»شرط أن يكون حاملها اسما تاما.

- **مسألة العامل في رفع الفعل المضارع:**

معلوم أنَّ مسألة العامل في رفع الفعل المضارع مسألة اختلف فيها البصريون والكوفيون على حد سواء، حيث ذهب البصريون إلى أنَّ « قِيامَ الاسمِ مقامَ الفعلِ»(الأنباري، 1957، صفحة 28) دليل على جواز رفعه بمعنى«وقوعِه موقعَ الاسمِ، كقولك: زيد يضربُ في موقع ضاربٌ، مع خلوّه من الناصب والجازم فإنَّ هذا المعنى يرفعُ الفعلَ المضارعَ»(الأوراغي، 2010، صفحة 59) وأصحاب هذا الرأي يرون أن داعي رفع الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، وقد وجد المحدثون لهذا الاستدلال الذي سوَّغه النحاة بين الفعل المضارع والاسم مكانا في الدرس اللساني الحديث، إذ لا يخلو من شبه بالتوزيع الذي تلجأ إليه مدرسة بلومفيلد الشكلية حين تحلَّلُ الوحدات اللغوية داخل التركيب لتنتهي إلى تصنيفها، فالفعل المضارع ينتمي إلى موقع انتماء الاسم في التحليل الألسني، وهما يتبادلان الموقع رغم اختلاف البناء والدلالة (الموسى، 1980، صفحة 36) فالقول بالموقعية الجالبة للرفع رأي لسيبويه تبِعهُ من بعدَه من النحاة.

أما الكوفيون فقالوا (بالمضارعة) أي الشَّبه، فالفعل المضارع يشبه الاسم في الإبهام والتمحيص ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، وأضاف السيوطي (ت911هـ) من المتأخرين شبها آخر استنتجه وهو(اعتوار المعاني)(السيوطي، 1998، صفحة 66).

والملاحظ أن الاختلاف في تحديد العامل الحقيقي في الفعل المضارع لم يقوّض مسألة العاملية عند النحاة قديما كونه يُعدُّ جزءاً من قضية أكبر، ولعل التماثل القائم بين الفعل المضارع والاسم قد تعدّى ما ذكر إلى الاشتراك في(الدلالة على زمن الحدث)، فإذا كان المضارع دالا على الحال والاستقبال ولا يتمحَّض للاستقبال إلا بقرينة أداة(كالسين وسوف) فإن اسم الفاعل -الفعل الدائم كما يدعوه الكوفيون- يكون دالا على الحال والاستقبال أيضا فلذلك كان عملهما واحدا فيما بعدهما.

ومن المعلوم أن الفعل المضارع قد أسَّسه سيبويه بناءً على الخصائص الصورية فكان منهجه أن «بحث عن الجوامِع الصوريةِ وإن لم تكن مبيَّنة بنفسها، واضطر إلى تعليلِ فوارقِ ما افترقَ أصلاً فهو يثبتُ الشَّبه الصّوري بين الكلم ويثبتً الفوارقَ الصّورية أيضا»(السيوطي، 1998، صفحة 130) فلم يتمّ الانطلاق فيه من دلالة الصيغة وإلا لكان الوصف يفرض مصطلح الفعل "الآني" لكونه متضمنا لعنصر الزمان، لذلك يفترض النحو التوليفي أن وصفه وظيفي قائم على ربط الجانب الصوتي بالجانب الدلالي أو التداولي، ويكون منهجه مبنياً على «إتيان الفوارقِ بين أقسامِ الكلمِ من جهة الرَّبط بين الوظيفةِ والبنيةِ ويكون ذلك بمبادئ عامة تشمَلُ الاسم والفعل المضارع، وأخرى خاصة فارقة»(السيوطي، 1998، صفحة 130)، فتعاقب صوائت الإعراب في الفعل المضارع يفسّره اعتواره للمعاني المتبدلة، فكل قسم من أقسام الكلم تعتوره المعاني المتبدَّلة لذا تعيَّن ما أمكن تفريغ الصامت الأخير من لفظه لتتعاقب عليه صوائت الإعراب، أما الخاصية الفارقة للفعل المضارع فهي الانتقال بين الأزمنة لذلك وجب له من علامات الإعراب في صورة التفريد الضمة إعرابا عن حالة الرفع، والفتحة والسكون إما نسخاً للضمة وإما إعراباً عن "معان حدثية متبدَّلة".

فقد تمَّ ربط تعاقب التَّنكير والتَّعريف بتعاقب التنكير والتعريف في المعربات (كالاسم التام، والمصدر والصفة والفعل المضارع)، باستثناء الفعل المضارع الذي يلازمه التَّفريد(ـُ) فيفسّر النَّحو التوليفي حالة الرَّفع التي يستلمها (الفعل المضارع) بعدم تردُّد مقولة الفعل عموماً بين هاتين الحالتين (التعريف – التنكير) فالضمة الظاهرة علامة إعراب عن حالة الرَّفع (يفرحُ، يمرحُ) فهي ليست كجزء من علامة التعريف، أو نسخ لعلامة الحالة كما في (لم تفعلْ، لن تفعلَ).

وعليه، يرى مُحَمَّد الأوراغي أن مفهوم المضارعة «لا يَصْدُقُ على ضرب الأفعال دون الباقي، بل يستغرق كل فعل بصرف النظر عن صيغته الصرفية أو الضمائر التي تلتصق به، فالماضي والمضارع والأمر سواسية في وقوع كل منها موقع الاسم»(الأوراغي، 2010، صفحة 112)، لذا فيكون لكل ما يعوّض في نواة الجملة عنصري المسند والمسند إليه حالة الرفع من غير علامتها تنويناً أو تفريداً، إذ ليس في آخر لفظه صامت شاغر بل تكون مشغولةً بصوائت البناء لأنَّه لا تعتريها "المعاني النحوية" مطلقاً كالفعل

الماضي المبني آخره بالفتحة،فهي مبنيةٌ وضعاً ولكنها معربةٌ موضعاً، وفعل الأمر المبنيّ آخره بالسكونويظهر ذلك بجملة من الأمثلة:

- تنَاصرَ المستضعفونَ. - الأرضُ ضاقتْ.
- أمَّا أنتَ فاسكُتْ. - تكلمي أنت. - هالكٌ الإنسانُ.

تشتمل هذه المجموعة الجملية على أفعال ماضية (تَنَاصرَ، ضَاقتْ) وأمرية (اسكتْ، تَكلمِي) حيث يجعل الأوراغي من علامات الإعراب سببا في البحث عن العامل،كما يحاول التأكيد على أن البناء ليس ضد الإعراب كما نصَّ القدماء من النحاة، حيث يقول السيوطي(ت911): «البناءُ ضدُّ الإعرابِ، فعلَى القولِ بأنَّهُ لفظيٌّ يحدُّ -كما أفصح به في التسهيل-بأنَّه مَا جيءَ به لبيانِ مقتضَى عاملٍ من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ أو حذفٍ»(السيوطي، 1998، صفحة 58).

فالفعل الماضي (تنَاصرَ) كالأمر تماما (تكلمِي) كلاهما يقع موضع الاسم (هالكٌ) في حين أن الفرق بين الفعل والاسم هو الإعراب فعدم تعاقب الحركات على الفعل الماضي والأمر هو ما دفع النحاة إلى إقصاء عامل المضارعة من الفعل الماضي والأمر، يقول: «ومع هذا التَّماثل لم يجعلُوا المضارعةَ عاملاً في الماضِي والأمر، لأنهم لم يلحظُوا تعاقبا لحركاتِ الإعرابِ على رويّ هذين الفعلين»(الأوراغي، 2010، صفحة 112)، لكن عدم التعاقب في حركات الإعراب على رويّ القولة لا يعني أن المدخل غير معمول فمكونات الجمل الآتية كلها معمولة، وإن وجد روي قولاتها مبنيا بحركة لا تزول عنه ولا تفارقه، والواقع أنه "مبنيٌ وضعاً معربٌ موضعاً" أي لا يتغير آخر لفظه، ولكنه تتعاقب على بعضه الأحوال التركيبية فقط كالفعلين (الماضي والأمر)، فالفعل الماضي يتميز دلاليا عن الفعل المضارع بأن المضارع تتعاقب عليه المعاني الحدثية وهي التي اقتضت ظهور علامة الضمة، أما الفعل الماضي فليس له هذه الجهة فلم يحتج صامته الأخير لأكثر من صائت يبنى به بناء لازما واختيرت له الفتحة، وللأمر السكون واستغني عن الباقي لانتفاء الحاجة إليه(الأوراغي، 2010، صفحة 135) فإذا كان فيه الفتح وهو كاف فلا داعي للاستفسار عما لم يكن فيه، تعلّق الأمر بالسكون أم لا،أما تعليل سيبويه لعدم دخول السكون على الفعل الماضي ففيه بعد ومشقة بسبب استعماله لمنهج قياس الشبه، حيث يُعدي خاصية أحد المتقايسين إلى

الآخر بشبه صوري بينهما ضعيف، وهو منهج يراه الأوراغي غير صالح لاستنباط المعرفة اللغوية كونه يقوم على الخصائص الصورية فحسبكما هو ظاهر بالملاحظة الحسية:

- منْ ضرب منْ.
- هيهاتَ ذلكَ.

إن عدم تغير حركة الحرف الأخير من المداخل المكوِّنة للجمل أعلاه لا يلزم عنه بالضرورة انتفاء العاملالذي يجلب لكل منها أثرا غير معرب عنه بعلامة، فالمدخل (منْ) في مقدم الجملة الأولى إعرابه الرفع المعمول بالابتداء أو بالفعل (ضَربَ) بعده، أما (من) في مؤخرها فإعرابه النصب المعمول بالفعل أو بالمركب الفعلي المتكون من الفعل والفاعل، وإن لم تظهر على الأول الضمة علامة الرفع ولا الفتحة علامة النصب على الثاني(الأوراغي، 2010، صفحة 113).

- **مسألة الحركة الناسخة لعلامة الإعراب:**

يمثل المبتدأ الاسم المستحق للمرتبة الأولى بحكم عامله "الابتداء"، ويصدق هذا الوصف على كل ما ارتفع من المفردات أو المركبات بانتفاء العامل اللفظي سواء وقع في(صدر الجملة أو في موقع المسند إليه) كما في الجملة التالية:

- الشجرُ (صدر الجملة) نورُهُ (موقع المسند إليه) أَجْملُ منْ ورقهِ.

الجدول 1: تمثيل انتظام العوامل العلاقية في الجملة الاسمية

الجملة	عامل حالة الرفع	عامل العلامة الإعرابية	عامل الوظيفة
الشجرُ نورُه أجملُ منْ ورقِهِ	لا يستلم المبتدأ حالة إعرابية لانتفاء وجود علاقة تركيبية بينه وبين غيره.	تفسّر العلامة الإعرابية الضمة التي يحملها المبتدأ بالتسريب؛ بمعنى يتسرب إعراب الرفع إلى المبتدأ من النسيب وهو إما ضمير يعود على المبتدأ أو مركب اسمي يحتوي على ضمير كما في (نوره) حيث يعوض النسيب المسند إليه في نواة الجملة لذلك كانت له حالة الرفع التي عملتها علاقة الإسناد التركيبية	ليس للمبتدأ وظيفة نحوية في التركيب بل له الوظيفة التداولية

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات: الأوراغي،2013، 316

ولتفسير علامة الضمة التي يستلمها المبتدأ في صدر البنية التركيبية بعيدا عن (مفهوم الابتداء) وتجنبا لمشاكل تقدير العامل، يشير الأوراغي أولا إلى أن الوظيفة التي يستلمها المبتدأ هي وظيفة تداولية وليست وظيفة نحوية، إذ ليس له وظيفة نحوية ولا تكون له حالة تركيبية كالرَّفع أو النَّصب لأنَّه لا تنتظمه بغيره علاقة تركيبية كعلاقة الإسناد العاملة لحالة الرَّفع، أو علاقة الإفضال التي تعمل حالة النَّصب، وانتفاء كل ذلك سببه وقوع المركب الاسمي (المبتدأ) في صدر البنية المكونية وإذا حصل هذا التعويض تجرَّد الاسم المبتدأ من الأحوال التركيبية والوظائف النحوية(الأوراغي، 2013، صفحة 316)، والغاية من هذه الوظيفة التداولية تنحصر في تنبيه المخاطب طلبا لتركيز السماع والإصغاء قبل أن يلقي إليه المتكلم الجملة، وهي وظيفة المركب الاسمي(الشجرُ) فتبقى العلامة الإعرابية (الظاهرة على المبتدأ أو المقدَّرة) والممثلة في (الضمة) في حاجة إلى تفسير منطقي.

يمكن القول بأن المبتدأ في النحو التوليفي هو الاسم الواقع خارج الجملة والمرتبط بها بضمير يعود عليه أو اسم متصل بهذا الضمير، يسمى هذا الضمير بالنسيب ويسمى انتقال الإعراب من اليسار(أي من داخل الجملة إلى اليمين أي إلى المبتدأ) بالتسريب فيكون المبتدأ مرفوعا لانتقال الإعراب من اليسار إلى اليمين أي أنه يستمد إعراب الرفع من نسيبه الواقع مسندا إليه في نواة الجملة (نورُه)، أما علامة الضمة فيه فمصدرها علاقة الإسناد القائمة بين المسند إليه وأفعل تفضيل(أجمل) الواقع في موقع في موقع المسند،وعليه فالمبتدأ كالتابع كلاهما يتلقَّى إعرابه من غيره، فإما عن طريق التبعية من المتبوع إلى تابعه اتصالا أو قطعا،

وإما عن طريق التسريب من النسيب في نواة الجملة أو فضلتها إلى المبتدأ في الصدر(الأوراغي، 2018، صفحة 169).

تنبغي الإشارة إلى أن الناسخ في نحو اللغة العربية التوليفي يشكِّل عددا محصوراً من المداخل المعجمية التي إن اقترنت بغيرها أبطلت علامة إعرابه الأصلي وحوَّلتها إلى علامة نسخية، فمثلا في الجملة الاسمية (اللهُ بريءٌ من المشركين ورسولُه) يلاحظ أن كلا القابلين (اللهُ، بريءٌ)قد تلقى ضمة معربة عن حالة الرفع وبموجب النحو التوليفي يكون للضمة عامل، ولحالة الرفع عامل آخر،وبدخول الناسخ الحرفي(إنَّ) عمل على حجب علامة الإعراب الأصلي الممثلة في (الضمة) لتجلب محلها علامة (الفتحة) للمبتدأ في حين تبقى الحالة التركيبية –أي حالة الرفع التي تعملها علاقة الإسناد– والوظيفة النحوية المعمولين أصلا بعامليهما ثابتتين.

الجدول 2: عمل الناسخ الحرفي في الجملة الاسمية

الجملة	ناسخ حالة الرفع الإعرابية	عامل العلامة الإعرابية	عامل الوظيفة النحوية
«**إنَّ** اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولهُ»	**"إنّ"** ناسخ حرفي ينتمي مقوليا إلى الأداة ويعوض تركيبيا عنصر الصدر في البنية المكونية ينسخ الضمة ويجلب الفتحة.	ينسخ الناسخ الحرفي ضمة المسند إليه في لفظ الجلالة **"الله"** دون أن يمس حالة الرفعالتركيبية.	يستدل الأوراغي على أن حالة الرفع ثابتة للمبتدأ بمعاودة ظهور العلامة عند العطف على المحل في (رسولُه) إذ عطف (رَسُولُه) على محل (**أنَّ الله**) المعمول ثانية بعامل أصلي قبل لحوق الطارئ (أنَّ).

المصدر: الباحث، اعتمادا على معطيات: الأوراغي،2001، 305

يضح جليا، أن معالجة الأوراغي للعاملية اللفظية تسعى إلى التأكيد على قصور فكرة العامل المعنوي أو الابتداء في تفسير حالة الرفع التركيبية التي يستلمها المبتدأ وأنها لم تحقق الكفاية التفسيرية المرجوة للنظرية لذلك ارتأى العاملية العلائقية بديلا والتي تجعل من العلاقات (التركيبية والدلالية والتداولية) عوامل تختص بكل مكون من مكونات الجملة.

5. خاتمة:

– تمثل العامليتان اللفظية والعلاقية بالنسبة للغة العربية الموصوفة نسختين من النحو يستفاد منهما استبانة نموذجين من التفكير اللغوي، أقدمهما ينطلق من الظاهرة وصولا للقاعدة المجردة (النظام) بتوسيل آليات للتقعيد مابين ملاحظة ووصف وتفسير، وأحدثهما ينطلق من البناء المنطقي لأنساق اللغات البشرية بحسب منهج البحث النسقي الحديث، فيحاول تمثّله لتوقّع ما بات يعرف بالنظرية اللسانية العربية المعاصرة.

– تقوم بنية النحو التوليفي العاملي على وسائط مخصوصة إذ هو مهيّأ لوصف العربية ونحوها من اللغات التَّوليفية، فخاصيّة التّوليف المميزة له مستقاة من وسيط العلامة المحمولة وهي المناسبة لبنية قاعدية ذات رتبة حرة، وبها تمّ الكشف عن الخلل في العاملية اللفظية المتمثلة في عمل بعض مكونات الجملة في بعض.

– سعت العاملية العلاقية التي اقترحها الأوراغي إلى التفريق بين طبيعة العامل والناسخ في نحو اللغة العربية التوليفي، فالعامل عبارة عن علاقةبينما الناسخ ألفاظ مفردة فيكون بذلك العامل محدثا للأثر وهو الأصل في حين يكون الناسخ طارئا فحسب ولا يمسّ إلا العلامة الإعرابية أما عوامل الأحوال وعوامل الوظائف فتبقى ثابتة.

– النظام العاملي في النموذج التوليفي يقوم على عمل العلاقات الدلالية للوظائف النحوية، وعمل العلاقات التركيبية للأحوال التركيبية،وعمل العلاقات التداولية لوظائف تداولية، وعمل الوسائط اللغوية للعلامات الإعرابية، وبتضافر هذه العوامل تتولد العبارة اللغوية.

4. المراجع

أبو البركات الأنباري. (1957). *أسرار العربية*. القاهرة.

أبو يعقوب السكاكي. (1987). *مفتاح العلوم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الشريف الجرجاني. (دت). *معجم التعريفات*. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.

اللسانيات النمطية /النسبية 2007

الوسائط اللغوية والأنحاء النمطية 2013الرباطدار الأمان

جلال الدين السيوطي. (1998). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. بيروت: دار الكتب العلمية.

مُحَمَّد الأوراغي. (2001). *الوسائط اللغوية، أفول اللسانيات الكلية*. الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع.

مُحَمَّد الأوراغي. (2018). *محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي*. الرباط: منشورات الاختلاف.

مُحَمَّد الأوراغي. (2018). *محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي*. الرباط: دار الأمان.

مُحَمَّد الأوراغي. (2010). *نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة*. الرباط: منشورات الاختلاف.

مصطفى حميدة. (1997). *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية*. القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر.

نهاد الموسى. (1980). *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث*. بيروت: المؤسسة العربية للنشر.